الثورة
الاقتصادي
الثلاثاء 20 ربيع أول 1435هـ 21 يناير 2014م العدد 17960
Tuesday : 20 Rabia Awal 1435 - 21 January - Jssue No. 17960
www.althawranews.net

12

94%من الأراضي الزراعية قاحلة
13

2,2 تريليون ريال إنتاجية القطاع الصناعي اليمني

الثورة الاقتصادي /عبدالله الخولاني

كشفت النتائج النهائية للمسح الصناعي الشامل أن إجمالي قيمة الإنتاجية والإيرادات للمنشآت الصناعية بلغت حوالي 2242مليار ريال حققت المنشآت الصناعية الكبيرة النسبة الأكبر وبنسبة 87,53 % تليها المنشآت الصناعية متناهية الصغيربنسبة 4,49 %ثم المنشآت المتوسطة بنسبة 4,02 %.
مشيرة إلى أن المتوسط العام للقيمة الإجمالية الإنتاجية والإرادية للقطاع الصناعي على مستوى المنشأة الواحدة بلغ80,7مليون ريال للمنشأة الواحدة ولكنه يتفاوت من منشأة إلى أخرى حيث بلغ في المنشآت الصناعية الكبيرة 13820مليون ريال للمنشأة الواحدة وهو متوسط مرتفع مقارنة بماهو عليه في المنشآت الصناعية المتوسطة ومتناهية الصغر والصغيرة والتي بلغت متوا سطاتها 169,7مليون ريال و16,7مليون ريال و4,6مليون ريال .
وارجعت نتائج المسح التباين في إنتاجية المنشآت الصناعية الكبيرة إلى حجم المنشأة وطبيعة نشاطها والتي شملت منشآت استخراج النفط والغاز وارتفاع معدلات الاستثمار فيها.
وبلغت مساهمة العامل الدائم في الإنتاجية والإيرادات حوالي 20,3مليون ريال على مستوى الإجمالي العام للمنشآت الصناعية أماعلى مستوى المنشآت الصناعية الكبيرة فقد بلغ حوالي 49,3مليون ريال و8,2مليون ريال في المنشآت الصناعية المتوسطة و3,6مليون ريال في المنشآت الصغيرة و2,9مليون ريال للمنشآت الصناعية متناهية الصغر.
وبالنسبة للقيمة المضافة في المنشآت الصناعية فقد حقق العامل الدائم انتاجية بلغت حوالي 10,808ألف ريال على مستوى الإجمالي العام للمنشآت الصناعية ولكنه يتفاوت بين فئات المنشآت الصناعية حيث بلغت في المنشآت الصناعية الكبيرة 26427 ألف ريال و4427 ألف ريال في المنشآت المتوسطة ويتدنى في المنشآت الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر ليصل إلى 1717ألف ريال .

11

قطـع غيـار بأسعـار خياليـة

الاحتكار يتحكم بسوق الإلكترونيات في اليمن

تمر أسواق الإلكترونيات المحلية بمرحلة حرجة، يغلب عليها طابع الاحتكار الشديد الذي يتحكم بمعروض يكاد ينفد نتيجة لهذه الأوضاع الصعبة والسيطرة التامة لمجموعة صغيرة بيدها مفاتيح تشغيل أجهزتنا الإلكترونية بمختلف أنواعها .
ويستعصي الأمر عليك كمستهلك في إيجاد قطعة غيار لجهازك الإلكتروني مثل البطاريات والشواحن الكهربائية «والكيبوردات» والبرمجيات وغيرها ، حيث يتطلب الأمر بذل جهوداً شاقة للوصول إليها وتلبية احتياجاتك منها بأسعار مناسبة .
وتتصدر البطاريات وقطع الغيار الخارجية المرتبطة بتشغيل الأجهزة الإلكترونية مثل الحاسب الآلي ،أكثر الإكترونيات طلبا وتداولا في الأسواق ، نظرا للاحتياجات المتزايدة لها من قبل المستهلكين الذين قد ينفقون عليها أضعاف إنفاقهم على الأجهزة الإلكترونية .

استطلاع / محمد راجح

يتحكم الاحتكار بالسوق الإلكترونية المحلية بشكل كبير، حيث يصل سعر بطارية حاسب آلي لنحو 100 دولار ، ويصل سعرها في المحلات الخاصة بالوكالات التجارية إلى أكثر من 200 دولار ، بينما يبلغ سعر الشاحن الكهربائي إلى أكثر من 80 دولار ، في ظل أوضاع صعبة يعيشها المستهلك اليمني الذي يقبل على شرائها باستمرار نتيجة للانطفاءات المتكررة للكهرباء.
ويقول محمد عباس إن قطعتي غيار لجهازه «اللابتوب» بطارية «وكيبورد» كلفته ما يوازي سعر الجهاز ،لأنه وجد صعوبات كبيرة في الحصول عليها ، لانعدام الخيارات أمامه كمستهلك في السوق المحلية التي تضيق تماما بهذه المنتجات والاحتياجات الخاصة بالأجهزة الإلكترونية .
ويؤكد أنه اضطر إلى التوجه للوكالة الخاصة بجهازه وتقديم طلب للحصول على حاجته من قطع الغيار وسداد قيمتها الباهظة بالدولار والانتظار لأكثر من أسبوعين حتى حصل عليها .

تداخل

يقول سمير العماري- صاحب محل لبيع الأجهزة الإلكترونية- إن هناك تداخلاً كبيراً في عملية تداول الاجهزة الإلكترونية التي تعاني من التقليد والغش والتزوير .
ويرى أن المسألة تندرج هنا في إطار المعايير والنوعيات والجودة للأجهزة ،وبالتالي فإن المستهلك في حال شرائه لجهاز إلكتروني أو حاسب آلي بماركة معينة ومعروفة فهو في هذه الحالة سيحصل على ضمانة تصل لأكثر من عامين ،من حقه إصلاح جهازه في حال إصابته بأي خلل أو استبداله أو الحصول على أي قطعة يحتاجها لجهازه.
ويؤكد أن أموراً مثل التقليد والتهريب والتزوير أثرت على هذه الأسواق ،وجعلت المستهلك يلهث باستمرار للحصول على قطع الغيار ، لكن القطع المطلوبة والمناسبة وذات الجودة العالية محدودة وبأسعار مرتفعة لأنها منتجات مطلوبة ورائجة أكثر من الأجهزة الإلكترونية .

نوعيات

يتحدث أسامة منصور- عامل في محل إلكترونيات- عن أمور أخرى تتعلق بطريقة الاستخدام وهي نقطة هامة تندرج في هذا السياق ،وترتبط بالاستعمال وعدم فهم طرقه وأساليبه أو الهدف من استخدامه أو من خلال النوعيات المتعددة المعروضة بالسوق والتي على البائع توضيحها وشرحها للزبون.
ويرى أن هناك مثلاً أجهزة كمبيوترات محدودة الاستخدام وهناك من يريد استخدامها لأعمال تتجاوز طاقتها وهو ما يؤدي إلى تلفها أو عطلها في فترة وجيزة، والمسألة هنا لا تندرج في إطار وضعية السوق الإلكترونية بل في نوعية الاستخدام أو الهدف منه والنوعية المناسبة وهي عملية فنية بحتة ،بالإضافة إلى عدم المحافظة على الأجهزة أو تعرض بعضها للرطوبة أو للحرارة ويؤدي إلى تلفها ، وكذا للظروف الخاصة التي نعيشها في بلادنا والمتمثلة بالانطفاءات المتكررة للكهرباء وأضرارها المتعددة على تخريب وتعطيل الأجهزة الإلكترونية.
ويؤكد أن البطاريات أكثر القطع طلبا من قبل المستهلك، وهناك صعوبة في الحصول عليها من قبل المحلات العاملة في هذا المجال ، وهناك فقط أعداد قليلة من المحلات التي توفرها بنوعيات الماركات وتبيعها بأسعار كبيرة نظرا لارتباطها بنوعية الجهاز من الشركات العالمية المنتجة .

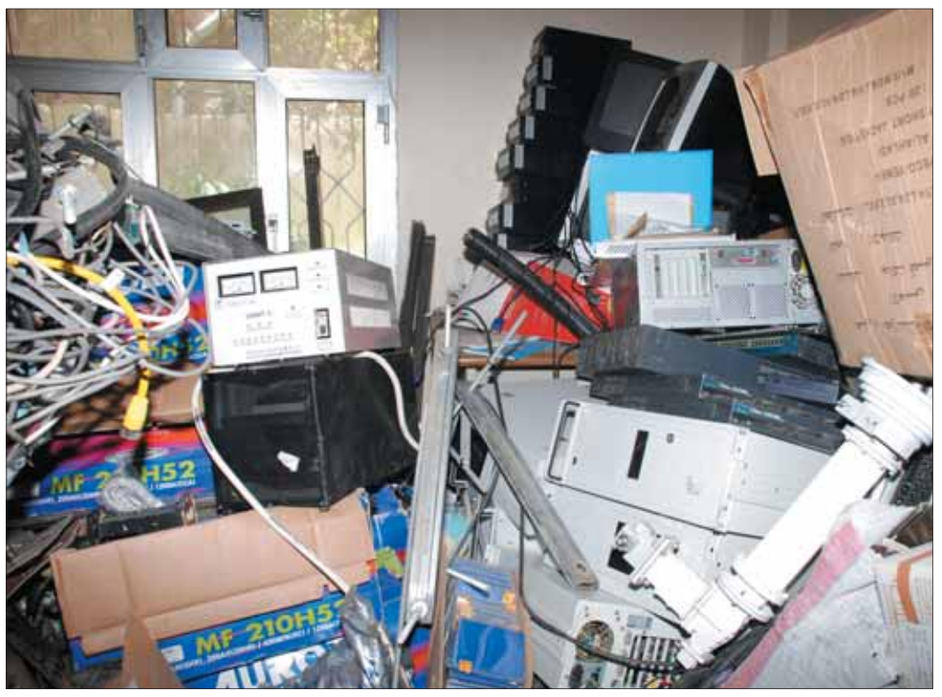

معادلة

بحسب مصطفى العريقي- مهندس إلكترونيات- فإن الشركات المنتجة تبحث عن أسواق تجتذب منتجاتها من الأجهزة الإلكترونية وتعمل عبر وكلائها على تصريف أجهزتها بهامش ربحي مناسب لها بحيث لا يكون هذا الهامش مؤثراً على المستهلك.
لكن- والحديث للمهندس مصطفى- تقوم هذه الجهات التجارية بالتحكم بالأجهزة المرفقة للقطع الإلكترونية مثل الكمبيوترات وغيرها ، من خلال قطع الغيار وبيعها بأسعار مضاعفة ، والمعادلة هنا أن المستهلك هو الذي يبحث عن احتياجاته من هذه السلع وقطع الغيار ،بينما في الأجهزة تبحث الشركات عن تصريف منتجاتها حتى لا يصيبها الركود على اعتبار التطورات المتلاحقة التي تشهدها السوق الإلكترونية من فترة لأخرى.

كل ثلاثاء
عبدالله الخولاني

رسالة مفتوحة

أيام قلائل تفصلنا عن موعد انتهاء الحوار الوطني بمخرجات اتفق عليها فرقاء السياسة بمختلف مكوناتهم ليقدم اليمنيون نموذجا فريدا في حل مشاكلهم ,وفي نفس الوقت تجاوزوا امتحانا صعبا كان أغلب المحللين يتوقعون عكس ما توصلنا إليه وهي النتيجة الأهم .
ليدرك اليمنيون أن ما أنجزوه ليس بالأمر الهين لكن على الجميع أن يدرك، وفي مقدمتهم الساسة والمسئولون من أعلى الهرم إلى أسفله أن مشكلة اليمن اقتصادية بامتياز ومعالجتها كفيلة بحلحلة أكثر المشاكل تعقيدا وغير ذلك هو الوهم بعينه والخسران المبين.
السياسة أخذت منا الكثير - ولازالت - وكأننا لم نستفد من تجارب الماضي ونكبات الأمس القريب التي لازالت جراحها تؤلمنا إلى اليوم وربما في المستقبل القريب, فهل نعي الدروس ونعترف ونترك العناد والمكابرة ونفتح صفحة جديدة ناصعة البياض ونقاطع السياسة ولو لحين ونلتفت نحو الأهم والمفيد وهو الاقتصاد.
لو أعطت الأحزاب الشيء اليسير من جهدها ووقتها وتكتيكاتها السياسية ووجهته نحو التنمية لكان حالنا أفضل وربما لم نصل إلى ما وصلنا إليه بل لكان الأمل موجوداً والشباب تملأه الحيوية والنشاط بدلا من اليأس والإحباط اللذين دفعهما للانفجار والبحث عن الغد الأفضل.
العيش الكريم وفرصة العمل هي ما يصبو إليهما الغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب الصبور ودون ذلك هي من باب الكماليات وعلى صناع القرار استيعاب هذه الحقيقة جيدا والعمل على تحقيقها على أرض الواقع بعيدا عن الشعارات الجوفاء، فالواقع الملموس هو شوكة الميزان ومن خلاله يتم التقييم وقياس النجاح والفشل.
رد الجميل لهذا الشعب لن يتم من خلال نظام القائمة النسبية أو الكوتا ولكن من خلال تحسين معيشته وإخراجه من دائرة الفقر المدقع الذي حصد أكثر من نصف سكانه وخلق فرص العمل لشباب سيطر عليهم القهر والحرمان وقتل طاقاتهم وإبداعاتهم، هذا إذا استوعب مسئولونا وساستنا الدرس وإلا فتلك مصيبة.

Alkhwlani22@yahoo.com

كـأول جهـة حكومـية فـي اليـمن

الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس تحصل على شهادة الجودة ISO

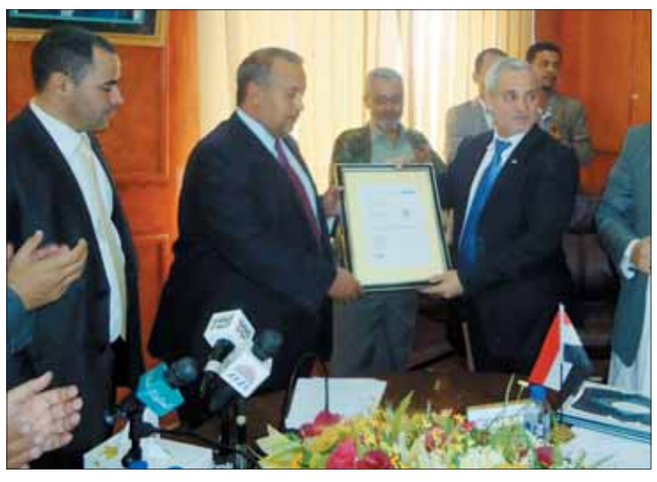

الثورة / حسن شرف الدين

حصلت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة على شهادة نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2008) من شركة (TUV NORD) الألمانية كأول جهة حكومية في اليمن تطبق هذا النظام وتحصل على هذه الشهادة.
وفي حفل أقامته الهيئة أمس بصنعاء استلم مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وليد عبدالرحمن عثمان شهادة الجودة من ممثل الشركة الألمانية محمد باسل.
وعبر مدير الهيئة عثمان عن شكره وتقديره لموظفي الهيئة والإدارة العليا لنظام إدارة الجودة وأعضاء فريق الجودة بالهيئة لمثابرتهم المستمرة والعمل الدؤوب ومساهمتهم الفاعلة في تحسين عملية الإدارة مما أهلها للحصول على الشهادة.
مشيرا إلى أن حصول الهيئة على الشهادة لا يعتبر نهاية الطموح.. بل أن الهيئة تسعى لاستكمال مسيرة الارتقاء بمستوى القيام بالمهام حسب الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة للهيئة والقوانين واللوائح النافذة، حيث خلال هذا العام باستكمال المرحلة الثانية المتمثلة بتأهيل فروع ومكاتب الهيئة بالمحافظات لتطبيق نظام إدارة الجودة بحيث تطبق الهيئة بجميع فروعها ومكاتبها النظام لفوائده في رفع وتحسين وتيرة الأداء خدمة للمواطن والوطن.
من جانبه قال مدير مكتب الشركة الألمانية باليمن محمد باسل: إن حصول الهيئة الوطنية على شهادة الآيزو هي الخطوة الأولى وهي عبارة عن رحلة بدأت باستلام هذه الشهادة.. والمطلوب من الهيئة القيام بتطوير كافة العمليات للنظم المختلفة حيث سيكون هناك متابعة مستمرة وتقييم دولي لمدى الالتزام بمعايير الإدارة الحديثة حتى يستفيد منها الجميع.
وقد حصلت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة على شهادة نظام الجودة ISO 9001:2008 بعد أن نجحت في اجتياز عملية التدقيق النهائي التي تمت من قبل خبراء في الشركة المانحة حيث مرت الهيئة بعدة مراحل تؤهلها للحصول على الشهادة.

توتال تعلن قبول أحد عشر طالباً في برنامج المنح الدراسية

الثورة / خاص

أعلنت شركة توتال يمن للاستكشاف والإنتاج عن قبول أحد عشر طالبا يمنيا لبرنامج المنح الدراسية للعام 2014.
وبحسب بلاغ صحفي صادر عن الشركة حصلت الثورة على نسخة منه فقد قام السيد إلياس قسيس، ممثل مجموعة توتال في اليمن ومدير عام شركة توتال يمن للاستكشاف والإنتاج، يوم أمس الأحد بتسليم شهادات الفوز بالمنح الدراسية لأحد عشر طالبا يمنيا.
وأوضح السيد قسيس أن شركة توتال تؤمن بالأهمية التي يمثلها التعليم العالي لمستقبل اليمن وشعبه،مشيداً بالعلاقة الاستراتيجية مع حكومة وشعب اليمن.
مشيراً إلى أن الفائزين بالمنح الدراسية سيخضعون لتدريب في اللغتين الإنجليزية والفرنسية قبل مغادرتهم إلى كل من فرنسا والمملكة المتحدة في نهاية هذا العام لدراسة ونيل شهادة البكالوريوس في علوم الهندسة البترولية والهندسة الكيميائية وهندسة طاقة وهندسة الكيمياء والطاقة وعلوم الأرض (الجيولوجيا والجيوفيزياء).
وتعمل شركة توتال مشغلا للقطاع النفطي رقم (10) والقطاع (72) في حضرموت وكذلك القطاع (70) والقطاع (3) في شبوة. ولدى الشركة كذلك العديد من الحصص في قطاعات نفطية أخرى في اليمن. وتُعد مجموعة توتال المساهم الأكبر في مشروع الغاز الطبيعي المسال في اليمن وبحصة 39.6%.